قال الشاهد لا شهادة لي على فلان ثم شهد وقال كنت نسيت فيلك شهادتي ان اشتهد
دنانه والافلا وسئل عن من ادعى على آخر مالا لنفسه اولابنائه فهل يصير بذلك
عدوا له فلا تقبل شهادته عليه فاجاب لا يصير بمجرد ذلك عدوا له كما افتى به
الاصبحي وسئل عن من انكر الشهادة ثم ادعى النسيان واراد الادلال بشهي فاجاب
بقوله اطلق القاضي حسين انه لا يقبل وخصه الرافعي بما اذا لم يمكن ان يحمل ذلك
الشهادة بعد انكاره وابن عجيل بما اذا ادعى النسيان وقارن قوله الدعوى البينة بان
حيث تقبل عند ذلك البينة بان الانكار هنا صدر من الشاهد فانتفى طمأنينة فيه
وثم لم يصدر منه بل من خارج عنه فلم ينتف ذلك وسئل عن رجل نعيت عليه شهادة
لكنه خاف من التجريح هل ذلك عذر له فاجاب بقوله اطلق بعضهم ان ذلك عذر
عذر ولو قبل محله حيث لم يغلب على ظنه وقوع التجريح فيه بباطل لم يبعد وسئل
هل الدين حلال للرجال والنساء مطلقا او فيه تفصيل فاجاب بقوله قضية كلام
الجمهور انه لا فرق في حله بين الرجال والنساء وبه صرح السبكي في الحلبيات وضعف
قول الحليمي عن القارئ في ظاهر اطلاقهم انه حيث جاز ضربه انما يباح ما يضرب به
العرب من عنزة ونحوها وانما يأذن فيه وبنفر بوس الانامل ونحوها على نوع من
الانواع فلا يحل الضرب به لانه ابلغ في الاطراب من طبل اللهو الذي حرم به العراقيون
بتحريمه وتابعه ابن ابي عصرون لكن استحسنه الاذرعي قال وينبغي محل ندبه
اذا ضربه النساء والجواري بما علم عن نحو الصوج من غير تانق ولا تصنع بل يكون
ضربا بالكف كالضرب بالكف ونحوه وصرح صاحب البيان بتحريمه في غير العرس
والختان وجزم به الرافعي والذي الاذرعي بهما كما عادت سرورا له وقع قال والادلة
على الاباحة مطلقا واستثنى البلقيني من محل الخلاف ضربه في يوم من قدوم عالم
او سلطان ونحو وسئل عن شخص مات فادعى بعض ورثته انه وقف جميع ماله في
من كتب وثياب واقام بذلك بينة فهل تسمع هذه الشهادة فاجاب بقوله نعم
تسمع ويصدق من انكر وجود ما حلفه عند الوفيه اخذا مما في فتاوى ابن الصلاح
في الاقرار وسئل بما صورته ما يقاطا جهلة المتصوفة من القيام في والقصب
والغنا والصياح والرقص واعتقادهم ان ذلك قربة وتكثيرهم عن الباري بهذه ولعلا





نهى الحاكم ذلك لا سيما في المساجد وهل نقل عن السلف شيء من ذلك وهل ذلك صغيرة
او كبيرة وهل يكفر من اعتقد القرب به الى الله تعالى فاجاب بقوله قد اشبع الائمة كالعز
بن عبد السلام في قواعده الكلام في ذلك ولا باس في الكلام عليها باختصار وحاصل ما قالوه
فاعلم مطلقا اخي الرجال كما اقتضاه اطلاق الجمهور وصرح به السبكي وضعف مما قاله
الحلبي فيه واما اليراع فالمعتمد عند النووي كالاكثرين حرمته واما اجتماعهما لغير هذين
الصلاح وخالفه السبكي وغيره فان الحرمة لم تات من الاجتماع ولم تسر الى الدف بل من
حيث اليراع المسمى بالشبابة واما الغنا وسماعه بلا آلة فكرهوها وان وقوله الاستاذ
ابي منصور المذهب الجواز اذا سمعه من الرجل ولم يكن على فاعدة الطرب ولم يقترن
مكروه ضعيف بل المعتمد الكراهة مطلقا وقال الغزالي ان نوى به التروح للمقوى
على الطاعة فهو مطيع واما الصياح فقال ابن عبد السلام الصياح والنقاضي
ان كان عن حال لا يقتضيه اثم من وجهين انهما قد الحال الموجبة لذلك وتصنعة
وان كان عن حال يقتضيه اثم من وجه واحد لانه عبث ينافي الخشوع وضرب الصدور و
نتر بوق الشباب محرم لما في ذلك من اضاعة المال واما الرقص فلا يحرم لفعله
الحبشة له في حضرته صلى الله عليه وسلم مع تقريره عليه وقال جماعة بكره لخرم المروءة
وفصل الغزالي بين ارباب الاحوال الذين يوجدون بوجد فيجوز لهم ويكره لغيرهم
ونقل عن القاضي رد الشهادة به لغير ارباب الاحوال وهو محمد حيث كان لهم منصب
او مخافة يقتضي ان ذلك حارم لمروءة غيرها يوجب تعاطيه والا فلا وحله لردة
الشهادة به لانه عبث حارم للمروءة قال البلقيني ولا حاجة لاستثناء ارباب الاحوال
لانه ليس بالاختيار ومحل ذلك كله حيث لم يكن فيه تكسر كفعل المخنثين والاحرم وقال
الشيخ ابو علي يكره وقال البلقيني ان كان للتشبه بالمخنث فانه يحرم على الرجال
والصحيح المحرم مطلقا واما التصفيق باليد للرجال فنقل ابن عبد السلام عن بعضهم
انه حرام وجزم به المراغي وفيه نظر وبنية التقرب بذلك لا يخفى على احد انه حرام ولا
يجعل ذلك الا صريح لفظ الناوي فلا يجوز ان يظن به ذلك ولو لقرينة لا سيما ان كان
من اشتهر عنه خبر بل ربما يكون ذلك بمثل هذا له جاهلا للحرمة والعياذ بالله تعالى
الباري جل وعلا بالمخلوقين حرام عند كل احد ولا ينبغي ان يظن ذلك ايضا بمثل من